

بِوَاعِثِ ازْدَهَارِ النَّشَاطِ  
الْاِقْتَصَادِيِّ فِي الْعَصْرِ العَبَاسِيِّ الْأَوَّلِ  
(١٣٢ - ٧٤٩ / ٥٢٣٢ - ٧٤٧)

دُ. ضِيفُ اللَّهِ يَحِيَّيُ الزَّهْرَانِيُّ (\*)

شهد قيام الدولة العباسية سنة ٧٤٩/١٣٢م اكتمال بناء الدولة الإسلامية التي امتدت من الأندلس ويحر الظلمات غربا حتى الهند وجوف القارة الآسيوية شرقاً، وكان أن أفاد المسلمون من ذلك الموقع الفريد في قلب العالم المعروف ، وتلك الموارد الاقتصادية الضخمة التي فاضت بها خزائنهن في بناء أكبر صرح حضاري عرفه العالم في العصور الوسطى.. ومن المعروف أن الاقتصاد يمثل عماد أية قوة سياسية أو نهضة حضارية ، ولذا أهتم الخلفاء العباسيون الأوائل برعاية الأوضاع الاقتصادية ، وتكاثفت عدة عوامل لتجعل ذلك النشاط الاقتصادي دعامة قوية استندت إليها الدولة في تحقيق أسباب القوة والعظمة الحضارية .

والملاحظ في الدراسات التاريخية الحديثة أنها في الكلام عن النشاط الاقتصادي في العصر العباسى الأول، وجهت معظم اهتماماتها نحو مظاهر هذا النشاط ، دون التطرق إلى العوامل التي ساعدت على ازدهاره والقوى – الظاهرة والباطنة – التي ساعدت على نجاحه وانتعاشه . ولذا رأينا في هذا البحث أن نحاول القاء الضوء على العوامل التي ساعدت على انتعاش النشاط التجارى والمصناعى بوجه خاص ، حيث أن النشاط الزراعى حظى بدراسات عديدة من نواحي اصلاح الأرض وتوفير الماء ، وبناء السدود والقنطر ، وحفر الترع ومراعاة العدالة فى جمع الخراج وغير ذلك ..

وفي هذه المقدمة لا يفوتنا أن ننوه أن الله عز وجل امتدح التجارة

(\*) أستاذ مشارك بجامعة أم القرى .

الحلال ، وأن الرسول ﷺ أمتده التجار الأمين ، وفي الوقت نفسه حث الاسلام على العمل - بواسع معانيه - بما فيه العمل الفكري واليدوى وغير هذا أو ذاك . فـالله عز وجل يقول محلا التجارة الخالية من الربا ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) (١) ، وأما الرسول ﷺ فقد سئل ، أى الكسب أفضل أو أطيب ؟ فقال « عمل الرجل بيده وكل بيع مبرر » (٢) ، وقال الله تعالى في المجال الصناعي والمواد الأولية التي تستخدم في الصناعة ( وأنزلنا الحديد فيه بأمن شديد ومنافع للناس ) (٣) وهكذا نشطت التجارة والصناعة في الدولة الاسلامية لفضل ما تهيا لها من عوامل عده ، وأصبحت تفوق التجارات والصناعات العالمية ، حيث عنى الخلفاء بتنظيم أمورهما ، والاشراف المباشر عليها من أجل منع الغش في التجارة والصناعة والانتاج ، ومنع التحايل والتديليس في المعاملات (٤) ، والمتأمل في صادرات الدولة ووارداتها يدرك قسوة الازدهار التجارى في ذلك العصر ، كما أن المتأمل في عدد المصانع في بغداد وحدها ، يدرك قوة الازدهار الصناعي ، فقد قدر عدد الطواحين بـ ( ٤٠٠ رحى ) مائة ، و ( ٤٠٠٠ ) معمل لصنع الزجاج و ( ٣٠٠٠ ) معمل لصنع الخزف (٥) . هذا إلى أن الحرف والمهن التي أوردتتها كتب الحسبة (٦) ، والتي تعج بعديد الصناعات المتنوعة تدل على قوة الصناعة وتطورها . وقد خص كل أهل تجارة أو صناعة أو حرفة بسوق خاص ، مما أدى إلى كثرة الأسواق وتتنوعها وبالتالي إلى ازدهار النشاط الاقتصادي .

أما عن العوامل التي ساعدت على هذا النشاط والازدهار - وهي موضوع دراستنا - فنستطيع أن نجملها فيما يلى :

### أولاً : الموقع الجغرافي :

كانت الدولة الاسلامية في العصر العباسي الأول تمتد امتدادا شاسعا وتضم العديد من الشعوب ذات الأصول المتباعدة والجذور المختلفة ، فضلا عن الأقاليم ذات الموارد الاقتصادية المتنوعة . وحسب هذه الدولة عندئذ أنها امتدت من حدود الصين شرقا حتى سواحل بحر الظلمات أو البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي غربا ، ومن أواسط بلاد النوبة جنوبا حتى حدود دولة الفرنجة وشاطئ بحر بنطش أو البحر الاسود شمالا ،

وبذلك اطلت هذه الدولة على محيطات بحر خليج عدن ، حتى غدت الدولة الإسلامية تمثل سرة العالم القديم وحلقة الوصل بين أجزائه وأطرافه ، وصار العراق مركز الخلافة يكون « جسراً بين إيران والهند وأوسط آسيا والصين من جانب ، والجزيرة العربية ، والشام ومصر والمغرب من الجانب الآخر » (٧) ، ولا شك أن هذا الموقع الجغرافي الفريد ساعد على ازدهار النشاط الاقتصادي في ميادين التجارة والصناعة.

### ثانياً : سهولة التعامل النقدي :

كانت الدولة العباسية تتبع نظام المعدنين Bi-Metallic System أي تتعامل بالدينار الذهب ، والدرهم الفضة في جميع معاملاتها الرسمية التجارية (٨) . ولعل سبب شيوخ التعامل بالذهب والمعدنين أو بهما معاً كان يتوقف على مدى توافر الذهب أو الفضة آنذاك، وبقيمتها في السوق . والذي لابد من معرفته هنا هو أن هناك أقاليم في العصر العباسى الأول شاع فيها استخدام أحدى العملاتين نظراً لتوافر المعدن الخام بتلك الأقاليم ، ولكن هذا لا يعني الغاء استخدام العملة الأخرى ، بمعنى أن العملاتين سارتتا جنباً إلى جنب في جميع المبادلات التجارية ، فمثلاً : كان الدينار الذهب يسود في أقاليم مصر وشمال إفريقيا وبلاد الشام ، وكان الدرهم الفضة سائداً في أقاليم العراق وإيران ووسط وشرق آسيا (٩) وعد خلفاء العصر العباسى الأول كلاً من الدينار والدرهم قاعدة للنقد عموماً بها رسمياً حتى لا يضار أحد من تجار الدولة سواء في إفريقيا أو في مصر أو في الشام أو في العراق أو غيرها من الأقطار .

### ثالثاً : كثرة الأموال وارتفاع مستوى المعيشة :

يستدل بالنظر إلى قوائم الإيرادات التي اعتمدت لميزانية العصر العباسى الأول على كثرة الأموال والثروات الطائلة التي كانت سبباً مباشراً للازدهار الاقتصادي المتعدد الوجه ، وقد ورد ذكر ثلاث قوائم مالية لعهود بعض الخلفاء العباسيين هي : -

أولاً : قائمة الجهشيارى (١٠) عملها لميزانية الدولة في عهد الخليفة

هارون الرشيد ( ١٧٠ - ٧٨٦/٥١٩٣ - ٨٠٨ م ) وكان مقدارها ( ٥٣٠٢١٢ ر ) درهم .

ثانياً : قائمة ابن خلدون ( ١١ ) عملها لميزانية الدولة في عهد الخليفة المأمون ( ١٩٨ - ٨٢٣/٥٢١٨ - ٨٣٣ م ) وكان مقدارها ( ٣٩٤٢٥٤ ر ) درهم .

ثالثاً : قائمة قدامة بن جعفر ( ١٢ ) ويرجح أنه عملها لميزانية الدولة في عهد الخليفة المعتصم بالله ( ٨٤٢-٨٨٣ / ٢١٨-٢٢٧ هـ ) وكان مقدارها ( ٤١١٢٣١ ر ) درهم .

ومن هذه القوائم يستدل على ضخامة الثروة ووفرة العملة والنقود . وهذا في حد ذاته خير مشجع على المشاركة في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى دفع مسيرة ذلك النشاط . ولا شك في أن كثرة الأموال أدت إلى ارتفاع مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع ، وهو أمر جاء مصحوباً بقدر من حياة البذخ والترف .

#### رابعاً : وفرة الأسواق وتنظيماتها :

زخرت الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول بعدد كبير من الأسواق مثل أسواق ( مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، وصنعاء ، ودمشق ، وبغداد ، والاسكندرية ، والكوفة ، والبصرة والفسطاط ، والقيروان ) ومن الواضح أن كثرة الأسواق وتعدد أنواعها تعتبر عاملاً هاماً في تنشيط المعاملات الاقتصادية ومظهراً لحيوية المدن واتساع نطاق النشاط الاقتصادي فيها ( ١٣ ) ، ونظراً لأهمية الأسواق فقد كان يخطط لها مع تخطيط المدن ( ١٤ ) ، وقد وصل أمر تنظيم الأسواق أن خص أهل كل تجارة بسوق خاص ، منفردة ، « وكانت المدن بصورة عامة أسواقاً لما يحيط بها من قرى وأرياف ، فهي مخازن لانتاجها ، ومرآكز تبيع لها ما تحتاج إليه من مواد » ( ١٥ ) ، لذا نجد أن الأسواق قامت بالدور الایجابي المميز في ازدهار الأنشطة التجارية والصناعية .

### خامساً : العناية بطرق التجارة :

تنقسم طرق التجارة إلى قسمين كبيرين :

أولاً : طرق مائية ( بحرية أو نهرية ) ، وكانت البحار التي تشق عبا بها مراكب المسلمين هي : بحر الظلمات ( المحيط الأطلسي ) وبحر الهند ( المحيط الهندي ) وبحر العرب ، وبحر القلزم ( البحر الأحمر ) وبحر الروم ( البحر المتوسط ) ، فضلاً عن البحار الداخلية مثل : الخليج العربي ، وبحر بنطش ( الأسود ) ، وبحر الخزر ( قزوين ) ، أما الأنهر فقد تميزت منها ثلاثة أنهار رئيسية هي ( النيل ودجلة والفرات ) ، وقد قامت هذه البحار والأنهر بدور كبير في النشاط التجاري إذ غدت طرفاً مألوفة للسفن التجارية ، وأسهمت أسلوبها وأوضاعها في النشاط التجاري ، سواء التجارة المحلية الداخلية ، أو التجارة الإقليمية أو العالمية ، ووُجِدَت محطات على امتداد الطرق البحرية والنهرية لجباية الضرائب ، فضلاً عن حراسة المراكب ( ١٦ ) .

أما القسم الثاني : فمعنى به الطريق البرية التي كانت تمثل شبكة داخلية وخارجية واسعة، سهلت على التجار نقل بضائعهم وتسويقها ( ١٧ ) . وقد ارتبطت بغداد حاضرة الخلافة بشبكة من الطرق البرية على النحو التالي :

- ١ - الطريق الشرقي إلى حلوان ثم أواسط آسيا .
- ٢ - الطريق الشمالي إلى الموصل والجزيرة .
- ٣ - الطريق الجنوبي إلى واسط ثم البصرة .
- ٤ - طريق جنوبي غربي إلى الكوفة ثم إلى الجزيرة العربية حيث ينتهي باليمن .
- ٥ - طريق غربي إلى الرقة ثم إلى الشام ومصر ( ١٨ ) .

وأقيمت على امتداد هذه الطرق خانات للمسافرين وللتجارة يرتحون فيها ويحفظون فيها تجاراتهم . وكانت تعقد فيها الصفقات التجارية وعمليات البيع والشراء ( ١٩ ) ، ولا شك في أن وفرة الطرق والعناية بها وتعبيدها وتوفير وسائل الراحة للمسافرين على امتدادها . . . ( مجلة المؤرخ العربي )

كل ذلك شجع على الرحلة ، وبالتالي على نقل البضائع وسفر التجار من أقليم إلى آخر . هذا بالإضافة إلى حرص الخلفاء على توفير الأمن للمسافرين والضرب بشدة على أيدي المعتدين والعابثين ، بحيث غدت الدولة الإسلامية تمثل واحة كبيرة يسودها الأمن والسلام مما أدى إلى ازدهار النشاط الاقتصادي بوجه عام والتجاري بوجه خاص .

#### نادما : تجنب الأعمال التجارية المحرمة :

حرص المسلمون في معاملاتهم الاقتصادية على الالتزام بالحلال وتجنب الحرام ، فاعربوا عن كل ما نهى عنه الدين ، وقامت الدولة بتطبيق أحكام الشريعة ومراقبة النشاط الاقتصادي في الأسواق والمحطات التجارية والمدن . وكان أهم ما تجنبه المسلمون في معاملاتهم هو :-

(أ) الربا : وهو الزيادة غير المشروعة . قال الله تعالى ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) (٢٠) ، وقد حرم الربا لعلة في ذاته ، لما فيه من القسوة واستغلال ضرورة المعوز وحاجته . ولما كانت بعض جذور الربا راسخة عند التجار من أهل الذمة وخاصة فيما يتعلق بصرف النقود وتسعيرها (٢١) ، فقد كان يتم التعامل معهم في نطاق ضيق يشوبه الحذر الشديد .

(ب) الاحتكار : وهو احتجاز السلعة لغرض تأخير بيعها حتى يرتفع السعر . قال الرسول صلى الله عليه وسلم « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » (٢٢) والهدف من تحريم الاحتكار هو كشف الضرر عن عموم الأمة الإسلامية ووقايتها من المحتكرين في حبس الأقوات وغيرها من ضرورات الحياة ومنع واستئثارهم بتوزيعها دون سائر المنتجين والموزعين للحيلولة دون التحكم في أسعارها كما يشاؤون (٢٣) .

ولما كانت المحافظة على حرية التجارة والصناعة هي الهدف السامي الذي من خلاله تتحقق المحافظة على مستوى الحياة الاجتماعية فإننا لم نجد أى ذكر للاحتكار خلال فترة هذه الدراسة .

#### سابعاً : تنشيط العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى :

تمتعت الدولة العباسية في عصرها الأول بعلاقات تجارية مميزة مع جيرانها كان لها أكبر الأثر في ازدهار التجارة والصناعة . ومن الدول والبلاد التي كانت لها علاقات اقتصادية مع الدولة العباسية ذكر ، ( بلاد الصين ، والهند ، وشرق إفريقيا ، وأوروبا ) ( ٢٤ ) . وهذه العلاقات ساعدت على الانتعاش الاقتصادي ، فكانت الدولة الإسلامية تصدر إلى العالم الخارجي : ( الأقمشة القطنية والمنسوجات الحريرية والتمور وماء الورد ، وبعض أنواع الحبوب والعسل والمازيلن والصابون والزيت والأقلام والخيل العربية الأصيلة ) ( ٢٥ ) . . . الخ ) . هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن نسميه ( تجارة المرور ) وهي البضائع والغلال التي كانت تمر بأراضي الدولة الإسلامية ، بمعنى أنها ترد إليها لتصدر منها إلى بلاد أخرى . وكانت ترد إلى أسواق الدولة في العصر العباسي الأول الكثير من التحارات الخارجية مثل : ( التوابيل والأسلحة ، والاحجار الكريمة والعطور والرصاص وأنواع السجاد ) ( ٢٦ ) . . . الخ ) . وبعض هذه المنتجات كالتابيل والعطور والبخور وال الحديد كان يعاد تصديرها .

ولا يخفى علينا ما للعلاقات الاقتصادية من آثار إيجابية في الدولة العباسية وخاصة في المجالات التالية : -

- ( أ ) تنشيط حركة الموانئ الإسلامية .
- ( ب ) ازدهار بعض المدن ، وخاصة الساحلية وبعض الثغور .
- ( ج ) توسيع المؤسسات المصرفية .
- ( د ) زيادة إيرادات الدولة .
- ( ه ) التنوع في عناصر السكان .

يضاف إلى هذه الإيجابيات انتشار الإسلام في كثير من البقاع والأصقاع عن طريق النشاط التجاري الكبير الذي مارسه التجار المسلمين .

#### ثامناً : وفرة أعداد الحرفيين والمهنيين :

زخرت الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول بعدد وافر من

عمال الحرف والمهن ، وهذا العدد لم يكن متوفراً بتلك الكثرة قبل حركة الفتوحات الإسلامية . ذلك أن الدولة الإسلامية كانت على قدر كبير من الحنكة والسياسة في معاملة أهالي تلك البلاد المفتوحة حيث أنها عملت على رعايتهم والاهتمام بهم كل في مجال تخصصه . كذلك سمحت لهم بممارسة نشاطهم الحرفي في حرية تامة . وأدى ذلك إلى أن تتلمذ كثير من أبناء المسلمين على أيدي أرباب الحرف الفنية وأتقنوها<sup>(٢٧)</sup> يضاف إلى ذلك أن الخلفاء العباسيين [ عملوا على استقدام كثير من الأيدي الفنية الماهرة من البلاد الأخرى المجاورة<sup>(٢٨)</sup> ] ، وخاصة أبو جعفر المنصور ( ١٣٦ - ٧٥٤ هـ / ٧٧٥ م ) ، وهذا يعني ( أيضاً ) كثرة الأيدي العاملة من ذوى الخبرة والمهارة في الصناعات بجميع أنواعها .

#### تاسعاً : توافر المواد الخام :

أدى اتساع الدولة الإسلامية في العصر العباسى الأول إلى تنوع الثروات ومواردها الأولية ، وذلك لتبين طبيعة الأقاليم التي ضمتها تلك الدولة . ومن أهم هذه الثروات والموارد :

(أ) الثروة المعدنية ، مثل الذهب ، الفضة ، الحديد ، النحاس ، الرخام ، الكبريت ، الرصاص ، النفط ، الزئبق ، الكحل ، الملح طين الختم<sup>(٢٩)</sup> ، النشادر ، العقيق ، العنبر ، اللؤلؤ .

(ب) الثروة الزراعية ، وخاصة القطن .

(ج) الثروة الحيوانية ، وخاصة الصوف ، والجلود<sup>(٣٠)</sup> .

(د) الثروة البحرية وخاصة الاصداف واللؤلؤ والأسماك وغيرها .

هذه الثروات هي التي شكلت كيان العديد من الصناعات المتباعدة . هذا بالإضافة إلى أن توافر المواد الخام خلق مجالات صناعية متعددة كان لها أكبر الأثر في ازدهار النشاط الصناعي أولاً ثم النشاط التجارى ( مجال التسويق ) ثانياً .

#### عاشرًا : تشجيع الدولة ورعايتها للتجارة والصناعة :

كان لدعم خلفاء الدولة العباسية الأولى أثره الواضح والبين في

ازدهار التجارة والصناعة . ذلك أنهم شجعواها بكل الوسائل المتاحة ، فعملوا على بناء الأسواق وتنظيمها ، وفرضوا عليها الرقابة المستمرة من قبل المحتسب (٣١) ، للوقوف على جودة السلع ونظافتها ومدى مطابقتها لحاجات المجتمع .

يضاف إلى ذلك ما سبق أن أشرنا إليه من حرص الدولة على توفير الأمن والحماية للتجار والصناع ، فكان للأمن أثره الواضح في تحقيق الازدهار الاقتصادي . وأسندت إلى الشرطة مهمة المحافظة على الأمن الداخلي لئلا ترتكب المحرمات والمخالفات والمحظورات (٣٢) . كذلك أسد إلى جند التغور المحافظة على الأمن من الاعتداءات الخارجية ، وبذلك غدا للأمن الداخلي والخارجي أثره في استقرار التجارة والصناعة ، فنشطت حركة السفن والقوافل التجارية .

#### احدى عشر : رقي الصناعات وتطورها نتيجة للنشاط التجاري والعكس :

لقد نال قطاع الصناعة كل رعاية واهتمام من خلفاء العصر العبامي الأول ، الأمر الذي نتج عنه ازدهار صناعات عديدة في مجالات مختلفة على النحو التالي :

- (أ) صناعة المواد الغذائية وصناعة الأدوات الزراعية وأدوات البناء .
- (ب) صناعة النسيج بمختلف أنواعه .
- (ج) صناعة الفخار وأواني حفظ المياه .
- (د) الصناعات المعدنية مثل ، صناعة الأسلحة ، والحدادة والرصاص ... الخ .
- (هـ) صناعة أدوات الزينة مثل صناعة العطور والكحل والخطى بمختلف أنواعها .
- (و) صناعات أخرى متنوعة مثل ، صناعة الورق والأقلام وصناعة الصفارين (٣٣) .

وهذا التطور الصناعي كان له أكبر الأثر في تنشيط التجارة الداخلية

والخارجية فقد وجدت أسواق خاصة ببعض الصناعات مثل سوق الشماعين وسوق السلاح وسوق الجوخين وسوق الصاغة وغيرها<sup>(٣٤)</sup> ، ومن خلال العرض الذي سبق في رقم (٧) نتبين من خلال المصادرات مدى قوة نشاط الدولة في صناعتها وتجارتها . وهذا يقودنا إلى أمر مهم ، وهو استقلالية الصناعات من جهة ، ومن جهة أخرى ارتباط الصناعات بمناطق وجود المواد الخام من جهة أخرى<sup>(٣٥)</sup> .

### الثاني عشر : توافر الحرية :

ان الاسلام دين السماحة والعدالة ، فهو يدعو الى المنافسة الحرة الشريفة التي تستهدف الخير لكل من البائع والمشترى . ولم يفرق الاسلام في المعاملة بين المسلمين وغيرهم في الأنشطة الاقتصادية، لذا كانت حرية العمل الشريف متاحة للمسلمين وغيرهم . ومع ذلك فان بعض الحرف غلب عليها غير المسلمين من أصحاب الديانات الأخرى . ويعود ذلك الى عامل الوراثة والظروف الاجتماعية ، وأحيانا الى طبيعة العقيدة والدين . وكان الناس أحرارا في اختيار المهنة التي يريدون<sup>(٣٦)</sup> . من ذلك أن أهل الذمة عندما عملوا في الأنشطة التجارية والصناعية ، أحترفوا الحداده وصناعة الحرير والزجاج والدباغة والصباغة ، بالإضافة الى احترافهم مهنة المصارفة<sup>(٣٧)</sup> .

وقد كفل لهم الاسلام حرية التجارة بين بلدان العالم الاسلامي والخارجي وكانت لهم تجارتهم المميزة ، وبخاصة في ( الفراء ، والسيوف ، والغلمان ، والجواري ، والديباج ، والعود ، والكافور ، والمسك ) ، وكلها تجارات ثمينة .

وهكذا فان حرية الحركة والعمل كفلت – بلا شك – الازدهار التجاري والصناعي ، بحيث لم يكن ذلك النشاط مقصوبا على أبناء الأمة الاسلامية وحدهم ؛ الأمر الذي يؤكد سماحة الاسلام وعظمته .

### ثالث عشر : مرونة اساليب التعامل الاقتصادي :

صاحب نشاط التجارة والصناعة تطبيق بعض الاساليب التي كان

لابد منها من أجل تسهيل مرؤنة الحركة التجارية والصناعية . ومن هذه الأساليب نذكر ما يلى : -

(أ) انتشار الصيرفة : وهي حرفه قديمة جدا ، كان الغرض منها :

- ١ - تقييم النقود من حيث الجودة والوزن .
- ٢ - تحويل النقود أو صرفها لأغراض تجارية (٣٨) .

وكان للصيارة علاقات مباشرة مع الدولة التي يهمها « الاحتفاظ بسلامة النقود وتوفيرها للتداول في الأسواق » (٣٩) .

وكان للصيارة نشاط ملحوظ في العصر العباسي الأول نظراً لجودة النقود من جهة ثم لازدهار التجارة من جهة أخرى . وأدى اتساع أعمال الصيارة إلى التوسيع التجاري والصناعي بشكل طبيعي . ومع ما يتطلبه هذا التعامل مع هؤلاء الصيارفة من الحذر الشديد نظراً لتعاملهم بالربا ، إلا أن التجار المسلمين تعاملوا معهم وفقاً لنضوابط الشرعية في هذا الشأن .

(ب) السفترة : هي « أن يعطى رجل مالاً لأخر وللأخذ مال في بلد المعطى فيوفيه أية ، فيستفيد أمن الطريق » (٤٠) فهي وسيلة للأمان ، استعملها التجار لحفظ أموالهم ، وتسهيل حركتهم التجارية ، سواء عن طريق تسوية الديون أو تصفية الحسابات . وقد وجدت في العصر العباسي الأول منذ عهد الخليفة أبي جعفر المنصور (٤١) .

(ج) الصك : الصك الكتاب ، فارسي معرب والأصل ( جك ) ، والصك الذي يكتب فيه للعهدة (٤٢) ، وهو وسيلة من وسائل الائتمان القديمة كان يستخدم لدفع الأرزاق والاعطيات لوقت مؤجل (٤٣) ، ولعل أول إشارة نحصل عليها في استخدام الصكوك في العصر العباسي الأول ظهرت في عهد الخليفة هارون الرشيد (٤٤) ( ١٧٠ - ٧٨٦ هـ ) ، وقد اتسع استخدامه نظراً لحاجة التجار والصناع ، والدولة على حد سواء ، وكان عادة يصرف من بيت المال أو المصارف الخاصة (٤٥) .

( د ) انشاء الشركات : ذلك أن حركة التجارة ولدت أنواعاً مختلفة من الشركات ، وإن كان الأمر ليس بجديد في عصر هذه الدراسة . ولكن توسيع التجار والشركاء في انشاء الشركات خدمت قطاعي التجارة والصناعة على حد سواء وكانت على النحو التالي :

- ١ - شركة الأموال ، وهذه تتطلب دفع مبالغ مالية من كل شريك .
- ٢ - شركة الأعمال ، وهذه تتطلب جهوداً ذهنية وبدنية .
- ٣ - شركة الوجوه ، وهذه تتطلب الثقة بين الشركاء والمعاملين معهم نظراً لعدم وجود مبالغ مالية لتأسيس شركاتهم لأنهم يأخذون بتأجيل وبيبيعون ويتقاسمون الربح .
- ٤ - شركة المضاربة ، وهذه تتطلب العمل من الشركاء أو أحدهم مقابل جزء من الربح (٤٦) .

( ه ) انشاء النقابات المهنية ، التي كان شعارها « الصناعة نسب » (٤٧) . والنسب كما نعلم يجمع على التحاب والتناصر ، وهذا بدوره أدى إلى تعاون أبناء الصنف الواحد ، وشعورهم بالارتباط الوثيق مع بعضهم (٤٨) ، فكان لكل حرفة شعارها ومراسيمها وكل صناعة نقيبها .



من خلال العرض السابق للأساليب التجارية ندرك أن التوسع في وسائل الائتمان وكثرة المؤسسات المصرفية قد ساعد على خلق أجواء متناسبة ومتفاعلة مع الأنشطة التجارية والصناعية .



وبعد ، فإنه يتبين لنا مما سبق أن الازدهار التجاري والصناعي الذي شهدته الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول لم ينبع من فراغ وإنما هناك عوامل عدة أسهمت في تحقيقه وساعدت على رقيه .

## الهوامش والتعليقات

- (١) سورة البقرة ، آية (٢٧٥) .
- (٢) السيوطي : الدر المنثور ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .
- (٣) سورة الحديد ، آية (٢٥) .
- (٤) عبد العزيز الدورى : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ٩٧ .
- (٥) حسن ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ .
- وقد يلوح لنا أن هذه الأرقام فيها شيء من المبالغة وان كان كذلك الا أنها تدل في المقابل على قوة الاقتصاد العباسي .
- (٦) من كتب الحسبة نذكر : نهاية الرتبه فى طلب الحسبة للشينرى ، ونهاية الرتبه فى طلب الحسبة ، لابن بسام ، ومعالم القرية فى أحكام الحسبة ، لابن الأخوه القرشى .
- (٧) عبد العزيز الدورى : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ١١٩ ، وهذا الموقع المعين للعراقيين جعلهم وسطاء فاعلين فى تجارة العالم المتقدم .
- (٨) المصاوى : تحفة الأمراء ، ص ١١ ، مسكويه : تجارب الأمم ، ج ١ ، ص ١٨ ، التنوخى : فشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٦ . ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، ج ٨ ، ص ٤٢ .
- (٩) عبد العزيز الدورى : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ٢٠٩ .
- (١٠) الجهشيارى : الوزراء والكتاب ، ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .
- (١١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٧٩ .
- (١٢) قدامة بن جعفر : الخراج وصنعة الكتابة ، ص ٢٣٧ - ٢٣٥ .
- (١٣) عبد العزيز الدورى : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ١٣٣ .
- (١٤) اليعقوبي : البلدان ، ص ٢٥٩ ، ٣٦٧ .
- (١٥) عبد العزيز الدورى : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ١٣٣ .
- (١٦) ابن خرداذبه : المسالك و الممالك ، ص ١٥٤ .
- (١٧) المصدر السابق نفسه ، ص ١٤٥ .
- (١٨) عبد العزيز الدورى : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ١٤٣ .
- (١٩) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، ص ٧ ، ص ٢١٥ .
- (٢٠) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

- (٢١) الجهشيارى . الوزراء والكتاب ، ص ١٠٠ ، ٢٢٠ .
- (٢٢) رواه مسلم في صحيحه ، ج ٣ ، ص ٣١٢ .
- (٢٣) أحمد الشرياسى: المعجم الاقتصادي الاسلامي ، ص ١٥٩ ، على عبد الرسول:  
المبادئ الاقتصادية في الاسلام ، ص ٦٣ .
- (٢٤) ابن خردانبه : المسالك والمالك ، ص ١٥٢ .
- (٢٥) الجاحظ : التبصر بالتجارة ، ص ٧٥ .
- (٢٦) المصدر السابق نفسه ، ص ٨٥ .
- (٢٧) ذكرى حسن : فنون الاسلام ، ص ٨٧ .
- (٢٨) اليعقوبي : البلدان ، ص ٢٢٨ ، الجاحظ : التبصر بالتجارة ، ص ٤٢ .
- (٢٩) طين الختم : هو الطين السيرافي ، نوع من التراب ، يعجن بالماء ، ويستخدم في ختم الرسائل ، وهو البديل عن الشمع الأحمر اليوم ، انظر ضيف الله الزهراني ، موارد بيت المال ، ص ١٧٢ هامش (\*) .
- (٣٠) المقدسي : أحسن التقاسيم ، ص ٢٠٣ . أنور الرفاعي : النظم الاسلامية ،  
ص ٢٥١ .
- (٣١) المحتب ، نوعان : محتب متطوع يقوم بالعمل من تلقاء نفسه ، ومحتب  
مكلف من قبل ولی الأمر للقيام بمهام الحسبة ، التي تعنى « الأمر بالمعروف اذا ظهر  
تركه ، والنهي عن المنكر اذا ظهر فعله » .  
انظر : الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ١٩٧ .
- (٣٢) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١ ، ص ٢٢ - ٢٤ .
- (٣٣) لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على رسائل اخوان الصفا ، ج ١ ،  
ص ٢١٩ / ٢٢٠ . الجاحظ ، التبصر بالتجارة ، ص ٣٣ / ٢٢ / ٢٤ .
- (٣٤) اليعقوبي : البلدان ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، المقرizi : الموعظ والاعتبار ،  
ج ٢ ، ص ٩٤ وما بعدها .
- (٣٥) المقدسي : أحسن التقاسيم ، ص ٢٢٣ .
- (٣٦) عبد العزيز الدورى : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ٩٢ .
- (٣٧) المقدسي : أحسن التقاسيم ، ص ١٨٣ .
- (٣٨) عبد العزيز الدورى : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ١٦٥ ، أحمد  
الشرياسى : المعجم الاقتصادي الاسلامي ، ص ٢٥٨ .
- (٣٩) صالح العلي : التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة ، ص ٢٩٦ .
- (٤٠) ابن منظور : لسان العرب ، ج ٣ ، ص ١٢٣ .

- (٤١) الجهشيارى : الوزراء والكتاب ، ص ١٠٩/٨٩ .
- (٤٢) ابن منظور : لسان العرب ، ج ١٠ ، ص ٤٥٧ .
- (٤٣) المصدر السابق نفسه ، ج ١٠ ، ص ٤٥٧ .
- (٤٤) الجهشيارى : الوزراء والكتاب ، ص ١٩٦ .
- (٤٥) الصابى : الوزراء ، ص ٢٣٥ .
- (٤٦) لمزيد من التفاصيل عن الشركات انظر : السرخسى : المبسوط ، ج ١١ ،  
ص ١٥٢/١٧٣/١٧٩ . عبد العزيز الدورى : تاريخ العراق الاقتصادي ،  
ص ١٢٦ - ١٣٠ .
- (٤٧) الجهشيارى : الوزراء والكتاب ، عن ٢٧ .
- (٤٨) صباح الشيخلى : الاصناف في العصر العباسى ، ص ١٣٣ .

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولاً : المصادر :

##### القرآن الكريم

ابن الأثير : عز الدين ، أبو الحسن على بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت ٦٠٣هـ) —

«الكامل في التاريخ» ، نشر : دار صادر ، ودار بيروت ، لبنان ، طبعة بيروت ١٩٦٥هـ / ١٣٨٥ م .

ابن خردادبه : أبو القاسم عبيد الله بن عبدالله (ت ٣٠٠هـ) —  
«المسالك والممالك» ، نشر : مكتبة المثنى ببغداد ، باعتناء  
دى خويه ، ليدن ١٩٨٩ م .

ابن خلدون : ولی الدين ، أبو زيد ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ) —

«المقدمة» ، مطبوعات ومنشورات دار الشعب بالقاهرة .

ابن منظور : جمال الدين ، أبو الفضل ، محمد بن جلال الدين المصري (ت ٧١١هـ) —

«لسان العرب» ، دار صادر ، ودار الفكر ، بيروت .

التنوخي : أبو علي ، المحسن بن أبي القاسم على بن محمد (ت ٣٨٤هـ) —

«جامع التواریخ» ، المسمی ، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة  
تحقيق : عبود الشالجي ، طبعة دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

الجاحظ : أبو عثمان ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) —  
«التبصر بالتجارة» ، نشره ، حسن حسني عبد الوهاب ، المطبعة  
الرحمانية ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥ م .

الجهشیاري : أبو عبدالله ، محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ) —  
«الوزراء والكتاب» ، تحقيق : مصطفى السقا وابراهيم الأبياري  
وعبد الحفيظ شلبی ، طبعه ونشره ، مصطفى البابی الحلبي  
وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ / ١٩٣٨ م .

- السرخسى : أبو بكر محمد بن أبي سهل ( ت ٥٤٩٠ هـ ) .  
« المبسوط » ، طبع ونشر : دار المعارف ، بيروت .
- السيوطي : جلال الدين ، أبو الفضل ، عبد الرحمن بن أبي بكر  
( ت ٩١١ هـ ) .
- « الدر المنثور في التفسير بالتأثر » ، دار القلم بالقاهرة .
- الصابى : أبو الحسن ، هلال بن الحسن بن ابراهيم الحرانى  
( ت ٤٤٨ هـ ) .
- « تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء » تحقيق : عبد السنوار أحمد  
فراج ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .
- قدامة بن جعفر ، ( ت ٣٣٧ هـ ) .
- « الخراج وصنعة الكتابة » ، تحقيق : طلال رفاعى ، طبع ونشر :  
مكتبة الطالب الجامعى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٧ / ١٩٨٧ م .
- القلقشندى : أبو العباس ، أحمد بن على ( ت ٨٢٦ هـ ) .
- « صبح الأعشى في صناعة الانشا » ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة  
الأولى ، ١٤٠٧ / ١٩٨٧ م .
- الماوردى : أبو الحسن ، على بن محمد بن حبيب ( ت ٤٥٠ هـ ) .
- « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » طبع ونشر : مصطفى  
الخطبى وأولاده ، مصر ، القاهرة ، ١٣٨٠ / ١٩٦٠ م .
- مسکویه : أبو على ، أحمد بن محمد بن یعقوب ( ت ٤٢١ هـ ) .
- « تجارب الأمم » ، نشر ، مكتبة المثنى ، ببغداد ، باعتناء  
دى خويه ، ليدن ، ١٨٧١ م .
- مسلم بن الحجاج القشيري ( ت ٤٦١ هـ ) .
- « صحيح مسلم » ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء  
التراث العربي .
- المقدسى : محمد بن أحمد ، المعروف بال بشارى ، ( ت ٤٨٠ هـ ) .
- « أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم » ، نشر مكتبة المثنى ببغداد ،  
باعتناء دى خويه ، ليدن ، ١٩٠٦ م .

### ثانياً : المراجع

- أحمد الشريachi ، « المعجم الاقتصادي الاسلامي » دار الجيل ، ١٤٠١هـ .
- أنور الرفاعي ، « النظم الاسلامية » ، دار الفكر ، دمشق ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- حسن ابراهيم حسن ، « تاريخ الاسلام ، السياسي والديني والثقافي والاجتماعي » ، القاهرة ، الطبعة السابعة ، ١٩٦٤ م .
- زكي محمد حسن ، « فنون الاسلام » طبع ونشر : دار الفكر .
- صالح محمد العلى ، « التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري » ، طبع ونشر : دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ م .
- صباح ابراهيم الشيخلي ، « الأصناف في العصر العباسي ، نشأتها وتطورها » نشر : وزارة الاعلام العراقية ، طبع : دار الحرية ، بغداد ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- ضيف الله بن يحيى الزهراني ، « موارد بيت المال في الدولة العباسية » طبع ونشر : المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- عبد العزيز الدوري ، « تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري » طبع ونشر : مكتبة المشرق ، والمكتبة الشرقية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤ م .
- على عبد الرسول ، « المبادئ الاقتصادية في الاسلام ، والبناء الاقتصادي للدولة الاسلامية» طبع ونشر : دار الفكر العربي ، ١٩٦٨ م .